حالات الوفاة نادرة ولا توجد إحصائيات

رئيس رابطة الطب النفسي لـ«الوطن»: الأهل يتحملون ٨٠ بالمئة من مسؤولية القلق والتوتر النفسي للطلاب

٦٢ طبيباً نفسياً في سورية.. و٤ بالمئة من الذين يحتاجون علاجاً نفسياً يراجعون الطبيب

محمد منار حميجو

أكد رئيس رابطة الأطباء النفسيين في نقابة الأطباء مازن خليل أن الأهل يتحملون نسبة ٨٠ بالمئة من مسؤولية حالات التوتر والقلق النفسي على أولادهم من خلال الضغط عليهم، معتبراً أن الأهل يضغطون على أولادهم لتحقيق أحلامهم هم وليس أحلام أولادهم وبالتالي فإن التوتر يسيطر على الأهل والمجتمع وأن الكثيرين منهم لا يساعدون أولادهم على تحقيق أحلامهم الطبيعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح خليل أنه من النادر أن يؤدي التوتر والقلق النفسي إلى الوفاة عند الشباب إلا في حالات نادرة مثل أن يكون لدى الشاب اعتلال قلبي منذ الولادة وبالتالي من الممكن أن يكون مؤهلاً لحدوث جلطة قد تؤدي إلى وفاته، مبيناً أنه من الممكن أن يسبب التوتر والقلق النفسي سرعة في نبضات القلب وليس أكثر من ذلك.

خليل لفت إلى أنه من الممكن أن يكون هناك توتر إيجابي ويحدث عند الطلاب الدارسين قبل الامتحانات، معتبراً أن مثل هذا النوع من التوتر يحفز الطلاب على الدراسة ومراجعة المعلومات، كما أن هناك توتراً سلبياً يجعل الطالب قلقاً ولم يعد قادراً على التركيز وبالتالي هذا يؤثر في معلوماته في الامتحان لكن هنا يجب ألا نخلط بين القلق النفسي نتيجة الامتحانات وبين الفشل فالطالب الذي نظم وقته ودرس طوال العام فبكل تأكيد «لكل مجتهد نصيب».

وبين خليل أن اضطرابات القلق متعددة حيث من الممكن أن تؤدي إلى القلق والخوف وهذا ما يسمى قلقاً «نوبياً» كما أنه من الممكن أن يتحول إلى قلق عام وهو قلق اجتماعي إضافة إلى وجود اضطرابات أخرى مثل اضطرابات الوسواس القهري وبالتالي هناك درجات للقلق النفسي، لافتاً إلى أن يوم قلق عند الطالب يساوي هزة زلزال ليوم واحد.

ورأى خليل أن الكثير من الطلاب يعيشون في حالة ضغط يومي نتيجة قلة الأنشطة التي يمارسونها في المدارس وحتى في الكثير من المدارس الخاصة، موضحاً أن هناك قلة في ممارسة أنشطة الرياضة والرسم والموسيقا وبالتالي الطالب يعيش في حالة ضغط يومي.

وأكد خليل أنه لا توجد حتى الآن إحصائيات عن نسبة الوفيات نتيجة القلق والتوتر النفسي لأنه لا يوجد دراسات واضحة في هذا الموضوع.

وقدم خليل نصيحة للطالب وهو أن يقوم بالعمل كما يجب ولا يفكر فيما سوف يحدث معه، محذراً من تناول الحبوب التي تؤدي إلى الاستمرار في اليقظة لأن هذه الحبوب تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الطالب في الامتحان ومنها فقدان تركيزه، موضحاً أن هذه الحبوب كان يستخدمها الطيارون ثم تم السماح باستخدامها لسائقي السيارات الذين يقودون سياراتهم لمسافات بعيدة تتجاوز ألف كيلو متر، ومن هذا المنطلق فإنه من الخطأ أن يتناول الطالب هذا النوع من الحبوب التي لا تعرف نتائجها.

وأشار إلى أنه لاحظ من بعض المشروعات التي يديرها ازدياد نسبة الطلاب الذين يحدث عندهم قلق نفسي ويطلبون استشارات نفسية، مبيناً أنه في حال طلب الطالب الاستشارة الطبية فإن الطبيب يطلب حضور الأهل لأنهم هم جزء من الحل في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بعدد الأطباء النفسيين كشف خليل أن عددهم داخل سورية ٦٢ طبيباً على حين هناك حوالي ٣٥ طبيباً خارج البلاد، معتبراً أن عدد الأطباء المختصين في الطب النفسي قليل لأن هذا الاختصاص لا يؤدي إلى إنتاجية مادية كبيرة وأجورهم ليست كافية على حين أن أجورهم في العديد من دول العالم مرتفعة.

وأشار خليل إلى أن نسبة ٤ بالمئة من الأشخاص الذين يحتاجون علاجاً نفسياً يراجعون الطبيب النفسي.

٢١ ألف طالب وطالبة يستعدون للمشاركة في امتحانات الشهادتين في الرقة

العلو لـ«الوطن»: ١٦ ألف طالب وطالبة وعدد من المراقبين جاؤوا من مناطق خارج السيطرة

محمود الصالح

شهدت محافظة الرقة إقبالاً كبيراً من الطلاب القاطنين في مناطق خارج سيطرة الدولة على المشاركة في العملية الامتحانية للشهادتين الأساسي والثانوي) والذين تجاوز عددهم ١٦ ألف طالب وطالبة وذلك رغم المعاناة التي يتعرض لها الطلاب القادمون من المناطق خارج السيطرة بسبب قلة النقل وقيامهم بالتنقل على عدة مراحل لدرجة أن الكثير منهم اضطر للتنقل من خلال الشاحنات ولمسافات طويلة تصل إلى أكثر من مئة كيلو متر ودفع مبالغ تصل في بعض الأحيان إلى حوالي ٢٥٠ ألف ليرة سورية للطالب الواحد وهذا ناجم عن رغبة هؤلاء الطلاب في الحصول على الشهادة العامة السورية نظراً للموثوقية العالية بها.

وعن استعدادات مديرية تربية الرقة للعملية الامتحانية كشف مدير التربية في محافظة الرقة فراس العلو أن هناك أكثر من ٢١ ألف طالب وطالبة يستعدون للمشاركة في العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي في محافظة الرقة منهم ١٦ ألف طالب وطالبة جاؤوا من المناطق خارج السيطرة.

وبين مدير التربية في تصريح لـ«الوطن» أن مديرية التربية أنهت كل الاستعدادات اللازمة للبدء بالعملية الامتحانية ابتداء من تجهيز المراكز الامتحانية في ريف الرقة المحرر والتي بلغ عددها ١٠٢ مركز لطلاب شهادة التعليم الأساسي البالغ عددهم ١٢٦٦٤ طالباً وطالبة، منهم ١٠ آلاف طالب وطالبة من المناطق خارج السيطرة.

وهناك ٦٥ مركزاً لامتحانات الشهادة الثانوية بكل فروعها والتي يتقدم لامتحاناتها ٨٣٥٣ طالباً وطالبة من جميع أنحاء المحافظة منهم ٦ آلاف طالب وطالبة من المناطق خارج السيطرة، وقد تم تجهيز المراكز بجميع المستلزمات اللوجستية، وإصدار قرارات تكليف المراقبين للعملية الامتحانية، وهناك عدد من هؤلاء المراقبين جاؤوا من المناطق خارج السيطرة، لأن عدد المراقبين المقيمين في المناطق المحررة لا يغطي حاجة تلك المراكز الامتحانية.

وأضاف العلو: تم تجهيز ١٤ مركزاً لاستضافة الطلاب القادمين من مناطق خارج السيطرة والراغبين بالإقامة في المنطقة المحررة خلال فترة الامتحانات والذين يقدر عددهم حتى الآن بحدود ألفي طالب وطالبة، وتم تأمين كل مستلزمات مراكز الاستضافة، ووستقوم منظمة اليونيسيف بتقديم سلل غذائية للطلاب المقيمين في مراكز الاستضافة، إضافة إلى تقديم دروس للدعم النفسي ودورس تقوية للطلاب في مراكز الاستضافة، وهناك باصات مجهزة تقوم بنقل الطلاب من مراكز الاستضافة إلى مراكزهم الامتحانية وبالعكس.

الطلاب قادمون من مناطق خارج السيطرة (عن الإنترنت)

سلل غذائية للطلاب المقيمين في مراكز الاستضافة

وعن التسهيلات المقدمة للطلاب القادمين من مناطق خارج السيطرة ولا يرغبون بالبقاء في مراكز الاستضافة، أوضح مدير التربية أنه وبمتابعة من محافظ الرقة سيتم في كل يوم امتحاني استقبال الطلاب القادمين من المناطق خارج السيطرة في معبر شنان وتقلهم عبر ٣٠ باصاً (بولمان) وإعادتهم إلى المعبر نفسه بعد العملية الامتحانية، علماً أنه نتيجة الواقع الاجتماعي في محافظة الرقة فإن الكثير من الطلاب سيحلون ضيوفاً على أقاربهم من أبناء مناطق الريف المحرر.

وعن وجود مراكز امتحانية لأبناء محافظة الرقة في المحافظات الأخرى بين العلو أنه نظراً لوجود عدد كبير من المهجرين من أبناء الرقة فقد تم إحداث مركزين للشهادة الثانوية في حلب، ومركزين للشهادة الإعدادية وأربعة مراكز للثانوية العامة في حماة.

مسروقات بنحو ٧٠٠ مليون ليرة من مستودعات مديرية الصحة بالحسكة

مدير الصحة لـ«الوطن»: بالتواطؤ بين أمين المستودع وأحد مندوبي المراكز الصحية

الحسكة- دحام السلطان

وصل حجم المسروقات التي طالت أحد مستودعات مديرية صحة الحسكة من الدواء والأجهزة الطبية، بشكل أولي إلى نحو الـ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

وشملت السرقات أدوية وتجهيزات طبية مخصصة للمراكز الصحية التابعة لمديرية الصحة، والتي هي من المفترض أن تكون عهدة لدى أمين المستودع «أ. ح» وشريكه أحد مندوبي المراكز الصحية «ه. ي»، علماً بوجود عدد آخر من المشتبه فيهم أو من المتورطين معهم بتهمة الإهمال بتنفيذ الأوامر الإدارية المعمول بها في مديرية الصحة.

كشف بطل قصة «حاميها حراميها» أمين المستودع ونظيره المشار إليهما بالموضوع، جاء بطريقة المصادفة عندما قامت مديرية الصحة بعملها الإجرائي على تسليم أجهزة طبية لمركز «اللؤلؤة» الطبي المحدث، حيث بيّن مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه وخلال عملية تسليم المواد الطبية، تبيّن فقدان أحد الأجهزة الطبية في المستودع خلال عملية التسليم رغم وجود الغلاف الخاص به.

وقال: بالتدقيق قمنا بتكليف لجنة الجرد السنوية بالمديرية وبإشراف مفتش من فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالحسكة، بجرد محتويات المستودع من المستلزمات الطبية، فتأكد حين ذلك وجود نقص في عدد من الأجهزة الطبية والمستلزمات الدوائية الأخرى في المستودع المشار إليه، وعلى إثر ذلك وبشكل فوري تم وضع محافظ الحسكة ووزارة الصحة بحيثيات الموضوع وتفاصيله، ليصبح الموضوع في عهدة فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بناءً على بلاغ رسمي بالحالة موجّه من مديرية الصحة، مضيفاً: من جهتنا أيضاً قمنا بتسريع الإجراءات من خلال الطلب من محافظ الحسكة بتحويل الموضوع إلى الجهات الوصائية بالمحافظة، منعاً لهروب الفاعلين والمتورطين بالنقص الحاصل في مستودع المديرية من أجل حفظ حق المديرية، وكذلك الحفاظ على المال العام فيها، على اعتبار أن الإجراءات الإدارية قد تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نوعاً ما، وربما ستتسبب بهروب المتورطين بالسرقة.

وأوضح خلف أن المحافظ قام بتكليف قيادة الشرطة وفرع الأمن الجنائي بالحسكة بتولي عمليات التحقيق بالسرقة وإلقاء القبض الاحترازي على المتورطين والمشتبه فيهم، للحيلولة دون تمكن أي شخص منهم من الفرار من قبضة العدالة.

ولفت إلى أن أمين المستودع المذكور قائم على رأس عمله منذ الشهر الخامس الماضي، وأن المديرية منذ أن تم تكليفه بإدارته، قد أخذت بعين الاعتبار إحكام جميع أبواب المستودعات في المديرية بحمايات حديدية بشكل جيد تحسّباً للطوارئ ومنع دخول أي شخص إليها وحصر ذلك بأمين المستودع فقط، إضافة إلى التعميم على أمناء المستودعات والحرس الخارجي للمديرية بعدم تسليم مواد أو إخراج مواد من المستودعات والمديرية عن طريق المندوبين إلا بموجب مذكرات تسليم رسمية بحسب الأصول المعمول بها.

وأضاف: كما تم إصلاح الآلية العائدة للمديرية وإعادة تأهيلها، واعتمادها لنقل الدواء والتجهيزات الطبية حصراً قبل أن يكتشف التواطؤ الذي حصل بين أحد أمناء مستودعات الدواء وأحد مندوبي الأدوية، بإخراج المواد المسروقة بعد تضليلهم للحرس الخارجي الموجود على باب المديرية الرئيسي، لنقل قسم من تلك المواد إلى المراكز الصحية وتصريف القسم الباقي بمعرفتهم بعد أن علمنا بذلك لاحقاً ما أدى إلى حصر قيمة المسروقات لتصل إلى نحو ٧٠٠ مليون ليرة، نتيجة لعدم توثيق ما يتم إخراجه من المستودع، وليتحمل بذلك أمين المستودع جريرة ما حصل، نتيجة خطأ إهماله وتقصيره خلال وجوده على رأس العمل ليتحمل المسروقات وقيمها المالية التي تمت بمعرفته.